
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسيولوجية: المدرسة المغاربية نموذجاً

عروس الزبير[*]

أستاذ علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية.

مقدمة

لا يمكن أن تكون معالجة حال العلوم الاجتماعية، والممارسة السوسيولوجية منها خاصة، مستقيمة إذا عزلت عن الظروف التاريخية التي تشكلت فيها كتلة المعارف الاجتماعية في المنطقة العربية، والمغاربية منها خاصة، التي هي محل التركيز في هذه الورقة، وعليه لا يمكن تجاهل المرجعيات والجهد الذي بذل من أجل إبراز جملة من الحقائق التاريخية ذات الصلة بالموضوع.

من هذا الجهد كتاب وقائع ملتقى عقد سنة ١٩٩٩ حول مستقبل الأنثروبولوجيا في الجزائر[١] وكذا الخط العام لمضمون المداخلات الستين المنشورة في كتاب **حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر بعد ٥٠ سنة** الذي نشر سنة ٢٠٠٨، خاصة الجزء الأول منه الذي جاء تحت عنوان: **الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عناصر من أجل حوصلة عامة**[٢].

هذا الجزء يمكن اعتباره إطاراً عاماً استرشادياً مقارناً ومركزاً للعلوم الاجتماعية وواقع البحث، ومن ثم تحديد ملامح الباحثين في المنطقة العربية ملامح تقوم على ثنائية الأكاديمي الملتزم والخبير الأمبريقي، إن لم نقل الباحث المقاول.

(*) البريد الإلكتروني: arousz@yahoo.fr.

(١) انظر: **وقائع الملتقى للإنثروبولوجيا في الجزائر - وقائع ملتقى دولي: أي مستقبل للإنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية وجامعة منتوري بقسنطينة**، تنسيق نذير معروف وخديجة عادل (وهران، الجزائر: مركز البحث في الإنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٢).

(٢) **الجزائر بعد ٥٠ سنة: حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ١٩٥٤ ـ ٢٠٠٤**، تحت إشراف نورية بن غبريط ومصطفى حداب (وهران، الجزائر: مركز البحث في الإنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠٨).

هذه الملامح فرضتها جملة من الظروف التاريخية، أبرزها طبيعة الانتماء المدرسي، وتغير مهام المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث في العلوم والاجتماعية، إلى جانب الظروف الدولية العامة، حالياً.

مهما يكن، حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية، يعرف جملة من التحولات التي لا يمكن فهم عمقها من دون الرجوع إلى تاريخ التقاليد الأكاديمية في الوطن العربي التي أفرزت تراكماً معرفياً أصبح في تصادم وتنافر مع التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها وتعرفها المنطقة والتي أدت إلى فرض منطق غير متفق عليه لمهام المؤسسات الجامعية ومقاصد البحث العلمي الذي خرج عن منطق التقاليد الأكاديمية الصارمة التي يمكن أن تساعد على بناء فضاء مشترك للبحوث في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية خارج إطار الإكراهات الخارجية التي تحول دون الدخول في العالمية بقوة البحث العلمي، ومن ثم الإفلات من الإطار التكويني الذي حوصرت فيه مهام الجامعة وفق منطق سياسوي، اقتصادوي وتكنولوجوي (économisme/technologisme) نفعي ضيق الأفق.

هذا المنطق جعل العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة ينظر إليها نظرة دونية، إن كان على مستوى رسم الإستراتجيات العامة للتعليم العالي، أو البحث العلمي ومشاريعه التي أصبح يغلب عليها الطابع التقني المفرط على حساب المعرفي الأساسي في كل تجلياته النظرية والتطبيقية.

لفهم هذا المنطق لا بد من الرجوع إلى جملة المحطات التاريخية الدالة التي يمكن أن تفسر لنا الظروف التي أدت بالجامعة ومراكز البحوث مهما كانت صفتها القانونية إلا ما قل، إلى الخروج من إطار فلسفة وجودها، ومن ثم فهم الكيفية التي أدت إلى تطويع هذه المؤسسات وحصرها في مهام آنية من حيث الوظيفة والزمن خدمة لمشروع تنموي كان يخطط له مركزياً، خدمة لمشاريع التنمية أو وفق مشروع تكوين تقني تهيمن عليه عقلية النجاح وقصر النظر السياسي، ممّا جعل أرضية حقل العلوم الاجتماعية خصبة ومواتية لإمكانية زرع وهيمنة أيديولوجيات التراجع باسم الأصالة والخصوصية الثقافية كنتيجة حتمية لفقدان الجامعة ومراكز البحوث لأهم مهامها والمتمثلة في البحث الأساسي وإنتاج المعرفة التي تساهم في تشكيل العقول القادرة على فهم الكوابح الذاتية التي تعرقل مسيرة بناء مجتمع الإنسان المزدهر.

أولاً: الجامعة والعلوم الاجتماعية محطات تاريخية

١ ـ الوضعية التي هي عليها الجامعة في المنطقة العربية، التي يعتبر تهميش العلوم الاجتماعية والإنسانية المبرمجة من أهم خصائصها، هذه الوضعية تحتاج إلى معالجة ممتدة تاريخياً ترجعنا إلى مراحل التأسيس الأولى لفهم الوضع الحالي مع التركيز على المعرفة السوسيولوجية في المنطقة المغاربية، وتحديداً في كلٍّ من الجزائر والمغرب بصفتهما حالتين متلاصقتين من حيث البعد التاريخي، متشابهتين من حيث النتائج، ومختلفتين من حيث طبيعة الأسباب البنيوية. في الوقت ذاته، هذا المسار التحليلي لا يهمش من جهة المقارنة

محطات تاريخ تأسيس المؤسسات الجامعية وتوطين علم الاجتماع في المشرق مقارنةً بالتجربة المماثلة في منطقة المغربية، فالمقارنة هنا ضرورية ولو على سبيل الإشارة.

النظام المشرقي الجامعي والمغربي متشابهان بحكم التاريخ قبل الهجمة الكولونيالية، إذ بوادر قاعدة تأسيسه الأولى ترجع في منطقة المشرق إلى المؤسسات التقليدية التي يمثل الأزهر بالقاهرة[٣] نموذجاً لها، والزيتونة والقرويين التي درس بها ابن خلدون من أهم معالمها في المنطقة المغاربية. والذي يهمنا هو المؤسسات الجامعية التي أسست نتيجة الاتصال أو بعد الهجمة الكولونيالية. ومن هذه المؤسسات المحور الذي يمكن أن نسميه محور مصر ـ لبنان، وأخص بالذكر جامعة القاهرة التي كان يدرس فيها علم الاجتماع وفق تقاليد المدرسة الدوركايمية. هذه الجامعة كان لها عدة امتدادات على مستوى الوطن العربي، إن كان على المستوى القطري المؤسساتي، كما هو عليه الحال بالنسبة إلى السودان، أو على مستوى أعم نتيجة إعارة هيئات التدريس، جامعة سان جوزيف وجامعة بيروت العربية ذات العلاقة العضوية مع جامعة الإسكندرية، إلى جانب جامعة عين الشمس التي كان يدرس بها علم الاجتماع الرؤى اليسارية. إن الممارسة السوسيولوجية في المؤسسات الذكورة أصبحت تعاني جملة من النواقص، أهمها التنافر بين المعرفة السوسيولوجية الأكاديمية المكتسبة فردياً مع تقليد المدرسة السوسيولوجية التأسيسية الفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية الممارسة الأمبريقية ذات الخلفية الأنغلو ـ ساكسونية التي أخذت في الكثير من الأحيان طابع التراكم الرقمي الجاف على حساب النظرية التفسيرية التي حاولت مثلها مثل بقية مثيلاتها في المنطقة العربية ـ باستثناء بعض المحاولات النادرة[٤] ـ إيجاد أجوبة مستمدة من حقول معرفية ونماذج للتحليل تشكلت في بيئات اجتماعية مختلفة تاريخياً، يرى البعض أنها مسؤولة عن واقع المعضلات التي تعانيها الممارسة في ميادين العلوم الاجتماعية، والسوسيولوجية منها خاصة، ممّا أدى إلى إعاقة عملية التطابق المفسر بين المعرفة والموضوع، بل أدى إلى ظهور نوع من الانشطارية النظرية واللغوية غير الناضجة على مستوى هيئة التدريس تقاس على أساسها كفاءة الأستاذ/الباحث وفق معايير الانتماء لهذه المدرسة السوسيولوجية أو تلك، من دون أخذ الظروف الكامنة وراء تشكّل هذه المدارس السوسيولوجية بعين الاعتبار[٥].

تعتبر "حوليات الجزائر" لبوليسيي دورينو (١٨٥٤) من أهم المتون الإحصائية التي يمكن الرجوع إليها لرصد القاعدة التأسيسية للعلوم الاجتماعية في الجزائر ومعارفها ذات العلاقة بالحاجة والأيديولوجية الكولونياليتين.

---

(٣) قد نضيف إليها دار الحكمة ببغداد التي كانت مركزاً للحوار والتلاقي الحضاري.

(٤) مثل المحاولات المبكرة للسوسيولوجي العراقي علي الوردي.

(٥) ونقصد خاصة كلٍّ من المدرسة السوسيولوجية الكلية «الماكرو» الفرنسية، وميزتها التنظير القائم على الانتماء الفلسفي على حساب التفسير الميداني الأمبريقي، والمدرسة الجزئية «الميكرو» الأنغلو ـ ساكسونية التي تعتمد على حقائق الميدان والكفاءة في تقنيات جمع المعطيات ومعالجتها.

٢ ـ هنا تصبح الإشارة ضرورية إلى الفروق بين المشرق/المغرب، التي تقوم على ثلاثية تقسيم المؤسسات الجامعية حسب المنطق الجغرافي وتاريخ التأسيس:

أ ـ **المؤسسات الجامعية الخليجية**، وهي جامعات مرتبطة أشد الارتباط بحداثة دول المنطقة، وتقوم مناهج التدريس فيها على التلقين المدرسي المضبوط إدارياً، وعلى الاختلاف في طبيعة ملامح هيئة التدريس التي كانت في بدايتها مصريةً بامتياز. وكانت طبيعة التدريس في مراحله الأولى مطبوعةً بطابع خصوصية الجامعة المصرية من حيث ازدواجية المدارس النظرية ولغة التدريس، ثم متنوعة من حيث التوجهات النظرية بتنوع أوطان أعضاء هيئة التدريس. أما مناهج البحث ومراكزه فكانت ولا زالت أنغلو ـ ساكسونية بامتياز، وترتبط أشد الارتباط بظاهرة الطفرة العمرانية الناتجة من التوظيف المكثف لعائدات الثروة النفطية وآثارها في عملية التغير الحاد الذي تعرفه المجتمعات الخليجية.

ب ـ **المؤسسات الجامعية المشرقية** ثنائية الانتماء، وتضم الجامعة المصرية بصيغة الجمع، مع الفروق بين الجامعتين الأصل في القاهرة وفي عين شمس من جهة، وجامعات بلاد الرافدين التي أنتجت علي الوردي من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة بلاد الشام بصيغها التاريخية التي تضم كلاًّ من الجامعة السورية، وكذلك الجامعات اللبنانية، مع الجمع المتنوع من حيث التوجهات النظرية ولغات التدريس والتوجهات العامة للبحث.

ج ـ **المؤسسات الجامعية المغاربية**، ومدرستها السوسيولوجية التي ترجع أصولها التأسيسية إلى «مدرسة الجزائر للعلوم الاجتماعية» ذات الأصول الإثنوغرافية والثقافوية، التي كانت أهدافها عسكرية بامتياز(٦)، وتمثلت ميزة إنتاجها المعرفي في دراسات انطباعية مشوّهة ركّزت على الجانب الفلكلوري في الممارسات الثقافة الجزائرية.

من أكثر نماذج هذه المدرسة مصداقية من حيث الإنتاج المنشور روايات ليون روش، وكذا من الناحية التطبيقية أول تحرّ أو تحقيق (Enquête) حول المجتمع الجزائري وهو الذي تم لأسباب عسكرية ما بين سنتي ١٨٤٤ و١٨٦٧، ووظفت فيه جملة من التخصصات في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية كالتاريخ، الجغرافيا، والحفريات وبعض العلوم الطبيعية، مثل العلوم الطبية والفيزيائية، لكي توفر نظرة أمنية عامة حول سلوك وقيم الأهالي(٧). حوصلة هذا التحري نشرت في أربعين مجلداً وشكّلت بداية التراكم المعرفي والعلمي الكولونيالي حول المجتمع الجزائري، وهو التراكم الذي ركز من ناحية التقسيم الجغرافي على حاضرة الجزائر العاصمة، وكان التنظيم التركي موضوعاً له.

بعد سنة ١٨٤٠ وسّعت دائرة الاهتمام لتنفُذ إلى الداخل، وخاصة منطقة «التل»،

---

(٦) كانت تهدف إلى معرفة المناطق ومؤسسات المجتمع التي وقفت في وجه الحملة العسكرية وأبدت مقاومة شديدة لها.

(٧) انظر: فيليب لوكا وجون كلود فاتان، **نقد السوسيولوجيا الكولونيالية: جزائر الانثروبولوجيين**، ترجمة محمد يحياتن وبشير بولعراف (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ٢٠٠٢)، ص ٩.

ومنطقة التيتري، لما لهما من أهمية خاصة في استراتيجية سياسة الاحتلال والتوسع، وقد تمّ التركيز فيها على ظروف العيش وأنماطه الحضرية، القروية والبدوية. يصعب تصنيف الدراسات التي تمت في هذه الفترة ضمن تخصص محدد من تخصصات العلوم الاجتماعية، وإن غلب عليها الطابع الأنثروبولوجي الذي سنرجع إليه لاحقاً، الذي ركز خاصة على القوى الدينية وأنماط تنظيمها واعتقاداتها.

تلت هذه المحولات، وعلى عهد الإمبراطورية الثانية، جملة من الدراسات أكثر عمقاً، ركزت على منطقة القبائل المستعصية، وكان خطها العام محاولة تكريس الأسطورة القبائلية في كل أبعدها الإثنية وقيمها السلوكية، وكان الهدف منها تفكيك الانسجامية الثقافية للمجتمع الجزائري بخلق ما يسمّى، على طريقة مالك بن نبي، التركيز على تفاوت قيم التحضر بين المجوعات الاجتماعية التي تتكون منها الكتلة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري.

في هذا المنحى العام، تم التركيز على الدواوير والمداشر والجماعات الدينية وأعرافها، وهو ما شكّل البداية الأولى لظهور ما يسمّى بالدراسات القانونية[٨] التي كان الهدف منها شرعنة سياسة الاستحواذ على ما هو أساسي، أي الأرض.

من أساسيات هذه الدراسات القانونية الاهتمام بالقيم الضابطة للجماعات المتساكنة، إلى جانب الإسلام ونظام «البايلك» الذي تمّت العناية به من أجل إعادة صياغة القوانين المسيرة له وإعادة رسم أشكال امتلاك الأراضي وآليات تقسيمها، وكان الهدف العام من وراء كل ذلك هو إعادة النظر في القوانين والأعراف العقارية بل إزالتها[٩] وتعويضها بأخرى تخدم استراتيجية الاستحواذ.

ما بين ١٨٧١ و١٨٧٣ تعاظم هذا الجانب من الدراسات الاجتماعية الكولونيالية، إذ تمّ التعمق في الجانب القانوني الصرف والهادف إلى فرنسة القانون، ممّا جعل الدراسات المتعلقة بمعرفة الوسط الإنساني أقل أهمية، لكن من دون إهمال ثنائية الصراع الأيديولوجية القائمة على أسطورة التنافر بين الحضر والبدو، البربر والعرب، القبائل الصغرى في مواجهة القبائل الكبرى، الشمال مع الجنوب، الغرب والشرق، المسيحية والإسلام.

مهما يكن تعتبر **حوليات الجزائر** لبوليسيي دورينو (Pellissier de Reynaud, *Annales Algériennes*) التي أعدّت سنة ١٨٥٤ من أهم المتون الإحصائية التي يمكن الرجوع إليها لرصد القاعدة التأسيسية للعلوم الاجتماعية في الجزائر ومعارفها ذات العلاقة بالحاجة والأيديولوجية الكولونياليتين. أولت هذه المعرفة الأهمية القصوى لقانون الأراضي على حساب الوسط الإنساني، كما أسلفنا الذكر، وإن ركزت في جانبها الفذّ على جوانب القوى المحتملة التي قد تصدر من الخصم، وهو ما يفسر اهتمام ضباط الجيش الفرنسي في السنوات الخمسين الأولى للاحتلال بإنتاج المعرفة المتعلقة بنقاط ضعف وقوة الخصم المادية

(٨) الدراسات المتعلقة بالعرف.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

والمعنوية، وبالأخص الجوانب المتعلقة بالمعتقدات والإيمان. لكن هذا لا يعنى أن هذا الاتجاه في الدراسات حول المجتمع الجزائري كان يأخذ منحى أنثروبولوجياً من ناحية المقاربة النظرية، لأن هذا المصطلح لم يكن مستعملاً بكثرة في الدراسات الفرنسية الخاصة بالجزائر ـ إذ كان مصطلح الإثنوغرافيا الإنسانية هوالأكثر شيوعاً في الدراسات الوصفية للممارسات الاجتماعية، وكذا مصطلح الإثنوغرافيا المقارنة وتطبيقات هذه الممارسات هو السائد.

٣ ـ تم استعمال مصطلح السوسيولوجيا (Sociolgie) في الجزائر مع بداية تاريخ ترسيخ المدرسة الدوركايمية في فرنسا والاعتراف بها. ظهر هذا المصطلح من حيث الاستعمال مع دراسة م. سباتييي (M. Sabatier) سنة ١٨٨٤[١٠] وهي الدراسة التي حملت عنوان «السوسيولوجيا الأهلية» (Sociologie indigène) ثم «سوسيولوجيا الإسلام» و«سوسيولوجيا البربر» و«السوسيولوجيا في الجزائر»[١١]. وبالرغم من تلاصق الممارسة السوسيولوجية في الجزائر مع تاريخ توسع الاحتلال العسكري والتخصصات المرافقة فإنها أخذت مع بداية عشرينيات القرن العشرين طابعاً أكاديمياً صرفاً.

يرجع الفضل في هذا التوجه إلى أحد رواد المدرسة الدوركايمية وهو ريني مونيي (R. Mounie) الذي كان يقوم على دروس في علم الاجتماع بكلية الحقوق بجامعة الجزائر تحت عنوان «الاقتصاد والسوسيولوجيا الجزائرية».

بعد ثلاثين سنة من هذا التاريخ أي سنة ١٩٥٦ نشر جاك بارك في مجلة **حوليات** مقالاً مكثفاً بعنوان: «مائة وخمس وعشرون سنة من السوسيولوجيا المغاربية»، هنا لا بد من التركيز على العنوان من حيث المدة أي ١٢٥ سنة، حيث كان بارك يعتبر أنه يمكن تصنيف التراكم المعرفي الذي تم في هذه الفترة ضمن المعرفة السوسيولوجية من حيث الموضوع لا من حيث الاختصاص.

ثانياً: مدرسة الجزائر رحلة الجوار، التشابه والاختلاف

انتقلت مدرسة الجزائر الكولونيالية التأسيس وبكل خصائصها، إلى المغرب، ومثلت القاعدة التأسيسية لعلم الاجتماع في هذا البلد من حيث الموضوع مع الاختلاف في الوسائل، إذ كان هدف الجهود الأولى التعرف على البنية القاعدية لثقافة وأنماط تنظيمات هذا البلد الذي كان يُخطط للهيمنة عليه بطرق تختلف عن تجربة الاحتلال الدموية للجزائر[١٢]، فكان من أولويات البعثات العلمية لمدرسة الجزائر التعرف على المجتمع المغربي بإيلاء الأولوية لدراسة لغاته، مؤسساته، أصول قبائله وأعراقها، الزوايا والمعتقدات الدينية.

---

(١٠) إذ يكاد يجمع معظم المؤرخين للسوسيولوجيا العربية بأن كتاب نقولا حداد **علم الاجتماع**، الصادر عام ١٩٢٤هو بدايتها في منطقة المشرق.

(١١) *Les Sciences sociales en voyage: l'Afrique du Nord et le Moyen - Orient vus d'Europe, d'Amérique et de l'intérieur*, sous la direction d'Eberhard Kienle (Aix - en - Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman; Paris: Karthala, 2010), p. 136.

(١٢) انظر: نور الدين الزاهي، **المدخل لعلم الاجتماع المغربي**، دفاتر وجهة نظر؛ ٢٠ (الرباط: دفاتر وجهة نظر، ٢٠١١).

كان هذا التوجه في الحقيقة نتيجة صراع بين كتلتين مدرستين كولونياليتين، تمثل الأولى **مدرسة الجزائر** ومطمحها العسكري المبكر والتي كانت تسعى إلى الاستحواذ على المغرب مهما كان الثمن، والثانية هي **المدرسة الكولونيالية المتروبولية** التي كانت تفضّل المعرفة وسيلةً للهيمنة. هذا لا يعني أن هناك انشطارية على مستوى الهدف العام، لكن التصادم كان على مستوى الوسيلة. فالمدرستان، توافقتا معاً على الإستراتجية المسبقة للمعرفة بأحوال البلد من خلال رحلات الاستكشاف لضبط عدد السكان والقبائل والإمكانيات المادية، إلى جانب مؤسسات الضبط وإمكانيات المقاومة.

إن فكرة إحداث معهد للعلوم الاجتماعية بالمغرب هي ثمرة جهود الباحثين الفرنسيين (١٩٥٦)، مع مجموعة من الطلبة المغاربة، الذين أسسوا خلية البحث، كانت الشكل المنظم الأول للسوسيولوجيا في المغرب.

الفرق بين ممارسات المدرستين يكمن في كون جمع المعطيات في حالة الجزائر كان يتم بعد الاستحواذ على مجال مخزونها وانتشارها، عكس ممارسات المدرسة الجزائرية الكولونيالية في المغرب التي وظفت معطيات المعارف المسبقة بالمجال المغربي التي وفرتها البعثات الإرسالية والاستكشافية التي سبقت رواد المدرسة إلى المغرب(١٣). وتتمثل هذه المعطيات في جملة من الوثائق والصور ومحددات المواد البشرية، إذ كان لهذه الإرساليات والبعثات منشوراتها التي أخذت من ناحية الشكل طابع التقارير المفصلة عن حياة المغاربة وتقاليدهم الأسرية وطبائعهم وتنوع لباسهم وطقوسهم في الأعياد وفي الزواج والجنائز... وهنا تجدر الملاحظة أن الرحالة المستكشفين الأوائل لم يكونوا علماء أنثروبولوجيا أو سوسيولوجيا(١٤)، كما لم تكن لهم خبرة بالنماذج الأكاديمية المصنفة لجمع المعطيات بطريقة صارمة، ولكن كان لهم من الميزات المساعدة الكثير، وخاصة الدراية وحذق التحدث بلغات البلد وتفرعاتها على اختلاف لهجاتها ومخارجها الصوتية وأبعادها الدلالية، إلى جانب معرفة عميقة بحقل المعتقدات الدينية. في كل هذا كان دليلهم بعض العناصر من أهل البلد، وخاصة من المنتمين إلى دوائر الزوايا والطرق الصوفية(١٥).

نتيجة هذا الجهد كان مؤلف أوغست موليراس (A. Moulieras) الذي صدر تحت عنوان **المغرب المجهول**، ثم كانت نتائج رحلات إدمون دوتي (E. Doutè) من مدرسة الجزائر في شقّها الأكاديمي الذي كان يحذق اللغة العربية، وهو الشيء الذي مكّنه من جمع مخزون وافر من المعطيات، مكّنته من الإلمام بالثقافة وقيمها. شكلت هذه المعطيات قاعدة للمعلومات، بنيت على أساسها جملة من الدراسات حول القبائل والزوايا ومعتقدات السحر والدين، دراسات جعلته من الوجوه البارزة في الدراسات الإثنوغرافية الكولونيالية.

(١٣) خاصة في الفترة الممتدة ما بين سنة ١٨٧٥ و١٨٩٤.
(١٤) في هذا الجزء الخاص بالمغرب اعتمدنا إلى حد كبير على المصدر نفسه.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١١.

عموماً، مكّنت المعطيات المتراكمة بواسطة الإرساليات والرحلات الاستكشافية المؤسسات السياسية العسكرية الفرنسية من فرض أسلوب الحماية على المغرب، وفي الوقت ذاته كشفت إلى حدّ التنافر عن مفارقة كامنة في عمق الثقافة المغربية، وتتمثل في التناقض على مستوى السلوك الاجتماعي بين نظام اقتصادي فقير مبني على العلاقات الخارجية والتنظيم الذاتي للقبائل من جهة، ومن جهة أخرى علاقات اجتماعية مبنية على البذخ والإسراف في الصراعات والخصومات والجنائز والأفراح والهدايا. مفارقة تجمع بين الفقر وحضور العزة والفخر والرضا بالعيش في ظل اقتصاد الكفاف.

المعرفة بهذه المفارقات هي التي مكّنت من فهم الكيفيات والآليات الثقافية التي يدير بها المغاربة نمط العيش في ظل اقتصاد الكفاف[١٦]، ومن ثم اكتشاف إمكانية الهيمنة بأساليب قاعدتها توظيف الثقافة المحلية كمدخل للنفوذ والهيمنة.

ثالثاً: التاريخ الفارق في ثنائية مدرسة المتروبول/ مدرسة الجزائر

بقى الخط السابق هو السائد في إنتاج المعرفة الاجتماعية في بعدها السوسيولوجي بالمغرب وإلى غاية نهاية القرن التاسع عشر بانتصار مدرسة المتروبول التي كانت تمثلها مجوعة من الباحثين، منهم أوغيستان ووليام مارسي وإدمون دوتي، وهو الانتصار الذي تمّ بفضل وجود عدد كبير من الباحثين ذوي الاختصاص المناسب علمياً للجرد الميداني الشامل للمغرب.

لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ مع بداية القرن العشرين ولدت المدرسة الكولونيالية السوسيولوجية البحتة على أنقاض هذه المدرسة السوسيولوجية التي أدرك مؤسسوها[١٧] أن الهيمنة ممكنة بأدوات وأسس بحث علمية. التاريخ الفارق بين المدرستين كان تأسيس نواة البحث في السوسيولوجيا بطنجة سنة ١٩٠٣ التي توّجت جهودها بأعمال عدة، منها إصدار نُشر سنة ١٩١٤ تحت عنوان «مدن وقبائل المغرب» تتمثل جوهر محتوياته معطيات أساسية عن المدن والقبائل والزوايا والمؤسسات الدينية، إلى جانب التركيز على ثنائية الصراع والأصول.

تعتبر سنة ١٩١٩ تاريخاً فارقاً ثانياً نتيجة التعطل الذي مسّ ولأسباب مادية جهود البعثة العلمية بطنجة التي كان يشرف عليها ألفرد لوشاتوليي وغيره.

من نتائج هذا التعثر، تأسيس «المعهد العالي للدراسات المغربية» سنة ١٩٢٠، الذي ركّز على مسالك وتخصصات عدة، يعنينا منها المسلك السابع الخاص بالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا المغربية الذي كان روبير مونتاني يدير كتابته العامة، ممّا مكّن من تعميق

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٧) أحد مؤسسيها الأساسيين ألفرد لوشاتوليي وهو أحد ضباط الشؤون الأهلية بالجزائر. قام بسلسلة من الدراسات عن الإسلام والزوايا وشغل منصب أستاذ بـ «كوليج دو فرانس»، وأسس كرسياً للسوسيولوجيا الأفريقية والإسلامية.

البحث السوسيولوجي بالمغرب، وأفرز سنة ١٩٣٦ معهداً جديداً يحمل اسم «معهد الدراسات الإدارية والإسلامية» حيث حظيت الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولجية بأهمية خاصة، وصدرت عنه نشرية تحت عنوان «أفريقيا وآسيا».

تعتبر سنة ١٩٤٠ تاريخاً فارقاً ثالثاً، إذ تم إنشاء «المعهد العالي للدراسات العلمية» الذي لم تفتح أبوابه للطلبة إلا سنة ١٩٤٦.

سنة ١٩٥٩ تاريخ فارق رابع في رحلة السوسيولوجيا المغربية أسست فيه، وبتوجيه ملكي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المغربية وكان يشرف عليها شارل أندريه جوليان. جاءت الكلية حوصلة للمعاهد سالفة الذكر، وخاصة المعهد العالي للدراسات المغربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي كان يضم ضمن تخصصاته فرعاً لعلم الاجتماع.

عكس الجزائر ـ وهو قول نسوقه بتحفظ من حيث أصول عدد المنتسبين إلى الجامعة ـ لم تخلّف فترة الحماية للمغرب مؤسسة جامعية ذات تقاليد أكاديمية وتوجهات نظرية مؤطّرة، لذا ستكون فكرة إحداث معهد للعلوم الاجتماعية بالمغرب ثمرة جهود الباحثين الفرنسيين، ومنهم جاك بارك وأندريه آدم وبول باسكون، وهم من الباحثين الذين انتصروا للعلم ضد الاستعمار وأشكاله.

كانت ثمرة هذا الانتصار للعلم تأسيس بول باسكون سنة ١٩٥٦[١٨]، مع مجموعة من الطلبة المغاربة، خلية بحث متعددة الاختصاصات، وهي نفس التجربة التي خاضها بيار بورديو في الجزائر مع بعض الفروق. خلية البحث هذه حملت اسم «الفريق المتداخل للبحث في العلوم الإنسانية»، وكانت الشكل المنظم الأول للسوسيولوجيا في المغرب، والطريف أنها كانت في علاقة مباشرة ومتعاضدة، وإلى غاية سنة ١٩٦٣، مع النقابة العمالية المغربية التي كان مقرّها مركزاً للنقاشات السياسية والاجتماعية، وهو ما لم ترقَ إليه التجربة الجزائرية.

في سنة ١٩٥٩ وباتفاق بين الجامعة المغربية والمجموعة التي كان على رأسها جاك بيرك، تم تأسيس معهد للسوسيولوجيا ليفتح أبوابه للطلبة سنة ١٩٦٠. مذ تأسيسه كان المعهد خاضعاً للسلطة الإدارية للجامعة، مع قلّة في الإمكانيات، وكان التدريس فيه في البداية باللغة الفرنسية، ثم بالعربية مع بداية سنة ١٩٦١، لكن مع قلة التأطير وضعفه نظراً إلى حاجز اللغة، وهنا تبرز إشكالية التشابه والفرق الجوهري مع تجربة الجزائر. أما من حيث طبيعة التكوين وشهاداته فكان عمله على النحو الذي كان يشمل شهادات تأهيلية تمنح وفق ثلاثة تخصصات متكاملة:

١ ـ شهادة مدخل إلى الفلسفة، الفكر الإسلامي، مدخل إلى الدراسات التاريخية ومنها التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، وأخيراً مدخل إلى دراسات القانون.

٢ ـ شهادة الديمغرافيا، الإحصاء الاجتماعي.

٣ ـ شهادة الأنثروبولوجيا الثقافية.

---

(١٨) أسس، الجمعية الجزائرية للبحث في الديموغرافيا، الاقتصاد وعلم الاجتماع AARDE.

٤ ـ شهادة السوسيولوجيا، وهي تتويج وحوصلة لشهادات المعارف السابقة.

رابعاً: الإغلاق السياسي والمعنوي

التجربتان في الجزائر والمغرب من ناحية التوجهات النظرية متطابقتان ورموزها، مع الاختلاف في طبيعة الأسباب السياسية المعرقلة ومدة التأسيس الزمنية الفارقة.

١ ـ **معهد علم الاجتماع المغربي** في الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٧٠ وصل إلى مرحلة من النضج المعرفي التأصيلي أهّلته للمزاوجة والجمع بين التكوين والبحث، بينما كانت سنة ١٩٧٠ هي تاريخ ميلاد قسم علم الاجتماع بجامعة الجزائر، أي بداية تلمس تأسيس معهد لعلم الاجتماع مستقل عن الفلسفة. في فترة التلمس هذه وصل معهد علم الاجتماع في المغرب إلى درجة أهّلته لرسم إستراتيجية عامة موجّهة لمهمة البحث في العلوم الاجتماعية.

هدف هذه الإستراتجية وموضوعها التركيز على أحوال المجتمع ومحاولة معرفة بنيته ومتغيراته العامة، وهي المهمة التي كانت أداتها الأساسية العمل على تكوين نخبة من الباحثين مستقلة عن توجيهات الدولة في أعمالها البحثية التي تمّ الحرص على أن تكون بنيتها صارمة من الناحية النظرية والأمبريقية للتمكن من صياغة أرضية سوسيولوجية نقدية، وذلك قصد المساهمة في معرفة النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم المساهمة في التحرر السياسي والاقتصادي من خلال التركيز على العالم القروي أو الريف حسب المصطلح الجزائري.

يبدو هذا التوجه من الناحية الشكلية وكأنه تهميش للتخصصات الأخرى من فروع السوسيولوجيا، لكن إطاره النظري كان أكثر عمقاً، ومفاد مسلمته أنه لا يمكن فهم أسباب انكسار التاريخ الكبير للمغرب إلا بالتوجه نحو العالم الريفي، لأن تفكيك المجتمع المغربي من حيث القيم والسلوك والعلاقات الاجتماعية والمؤسساتية لم يكن ممكناً إلا من خلال القرية وتحطيم مخزونها وقواعدها ورموز قيادتها، وهو ما كانت تفتقد إليه تجربة الممارسة السوسيولوجية في الجزائر إلا في القليل النادر.

جنّد معهد السوسيولوجيا في المغرب للاستكشاف أو التحري الميداني طاقات باحثيه وأساتذته، وكلّل هذا الجهد بتأسيس «جمعية البحث في العلوم الاجتماعية» وإصدار **المجلة المغربية للاجتماع والاقتصاد**، وبعدها مجلة **الحوليات المغربية للسوسيولوجيا** بأربع لغات، وبهذا شارك معهد علم الاجتماع بالمغرب في مأسسة العلوم الاجتماعية إذا ما قارناه بالحالة التي تشبهه في الجزائر، بالإضافة إلى كونه كان محطة للنقاش والتداول المعرفي في المفاهيم والنظريات، ومن ثم قياس مدى تطابقها مع أولويات المجتمع بطريقة مستقلة، وبعيداً عن الاصطفاف اللغوي الساذج، وهذا ما لم يحدث في الحالة الجزائرية، بل تعززت كفاءات وتوجهات المعهد مع نهاية الستينيات، وفي إطار من الانسجام، لا التنافر، بدخول المدرسة الأنكلو ـ ساكسونية على الخط باختصاصاتها المتعددة وعُدّتها النظرية والميدانية[١٩]، وهو

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٨.

دخول طرح رهانات مغايرة ومختلفة عن رهانات السوسيولوجيا الكولونيالية الفرنسية، ممّا أبرز إشكالية صراعية في غاية الدقة بين رؤى ورموز المدرستين التجزيئية والسكونية للمجتمع المغربي[٢٠].

لكن هذه الحالة المثمرة التي ذهبت بها الزوابع السياسية، إن على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي[٢١]، أدّت إلى نهضة طلابية، وأظهرت يسارية باحثي وإداريي العلوم الاجتماعية، ومن ثم برزت إستراتجيتهم العلمية إلى الواجهة، ليتم غلق المعهد سنة ١٩٧٠، وهي السنة التي بدأ فيها النقاش حول إصلاح التعليم تحت رعاية الملك الحسن الثاني، وتلتها سنوات من الأحداث السياسية أدت إلى صدور قانون ضيّق على الحريات العامة، ممّا قلّص من هامش الحريات العامة، والأكاديمية خاصة، حيث كانت نتيجته قانون الحريات الأولى، حظر النقابة الطلابية. عاد المعهد بعد خمس سنوات، أي سنة ١٩٧٥، ولكنها كانت عودة متأزمة نتيجة الآثار السلبية للوضع الداخلي الذي أثّر في مسار السوسيولوجيا وطموح روّادها المغاربة، وعلى رأسهم السوسيولوجي الكبير محمد جسوس الذي عمل من أجل بناء معرفة سوسيولوجية مستقلة ونقدية. وظلت عودة معهد علم الاجتماع فاترة إلى حد الآن، باستثناء الجهود النيّرة والإنتاج الفردي، ومنها كتيّب **مدخل للسوسيولوجيا المغربية** الذي اعتمدناه في هذه الدراسة مرجعاً.

كان معهد علم الاجتماع المغربي بعد عودته يقوم على أربع شعب معرفية أساسية، هي:

١ ـ التاريخ والأنثروبولوجيا.

٢ ـ العلوم الاجتماعية.

٣ ـ علم الاجتماع.

٤ ـ تقرير عن المدن والقرى.

كما حافظ على تقليد إصدار مجلة **إسبيريس تمودة للاقتصاد والاجتماع**، مع الملاحظة أن بول باسكون حوّل معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة الذي أسس سنة ١٩٦٣ إلى مجال للمارسة السوسيولوجية عموماً، والريفية خاصة، واستمر الحال على هذه الشاكلة إلى غاية سنة ١٩٨٥. لكن موت بول باسكون شكّل انكساراً كبيراً للسوسيولوجيا في المغرب الأقصى بعد الانكسارات السابقة التي عرفتها، كما شهدت في الثمانينيات نمواً معوقاً نتيجة سياسة التقويم (التعديل) الهيكلي التي كانت أثارها وخيمة على العلوم الاجتماعية والتعليم الجامعي بشكل عام، وخاصة بعد تحييد (غلق) شعبة الفلسفة واستبدالها بشعبة الدراسات الإسلامية التي لا ننكر أهميتها.

تمثلت الضربة الأخرى التي تلقتها العلوم الاجتماعية في اعتماد سياسة اللغة الواحدة

(٢٠) انظر كتابات عبد الله العروي، بول باسكون، الخطيبي وعبد الله حمودي.

(٢١) النهوض الطلابي بفرنسا لسنة ١٩٦٨، النكسة العربية لسنة ١٩٦٧.

المخططة، التي خرجت عن تقليد سياسة التدريس التي بدأت منذ سنة ١٩٦١، وكان التعليم فيها من الناحية اللغوية يقوم على الاختيار لا على الجبر. سياسة الجبر اللغوي أدت إلى قطع الصلة بين الأجيال الصاعدة وإلى منع التراكم المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية المحلية بشكل عام، وهي الحالة نفسها التي آلت إليها الأوضاع في الجزائر، ممّا أدّى إلى قطع الصلة مع تيارات المعرفة العلمية المعاصرة والمتجددة، بل مهّد لظهور تيار الدعوة إلى أسلمة المعرفة، كما سنرى في الجزائر لاحقاً. هذا التيار الذي كان جل روّاده من خريجي المدرسة الفرنكوفونية وليس العائدين من المشرق بعد التكّون أو من الأساتذة المشارقة الوافدين للتدريس في الجامعة الجزائرية وفي قسم علم الاجتماع خاصة!؟.

لم تكن عشرية الثمانينيات كلها سلباً، إذ عرفت هذه المرحلة توسعاً كبيراً في الأطروحات الجامعية داخلياً وخارجياً، ممّا أدّى إلى تزايد البحث في العلوم الاجتماعية معرفياً ولغوياً، ومن هذه النتائج المضيئة الكتاب الأطروحة الذي أنجزه باللغة العربية محمود إسماعيل تحت عنوان **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير**(٢٢)، بل يمكن القول إن هذه الفترة شهدت لأول مرة، لا محاولة القطيعة مع السوسيولوجيا الكولونيالية بل تحويلها إلى موضوع للمعرفة، ممّا أدى إلى استعادة السوسيولوجيا المغربية روح نقاشها النقدي تجاه المعرفة الكولونيالية، تلك النقاشات التي ساهمت فيها الجمعية المغربية لعلم الاجتماع، التي لم تعرف الجزائر تجربة مثيلاً لها، لا من الناحية التنظيمية، ولا من ناحية تأسيس جماعة سوسيولجية، إذ بقيت الممارسة النقدية هي الطابع الفردي بالنسبة إلى التجربة الجزائرية وإلى غاية الساعة.

سياسة الجبر اللغوي، في تدريس العلوم الاجتماعية، أدت إلى قطع الصلة بين الأجيال الصاعدة، وإلى منع التراكم المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية المحلية بشكل عام، وهي الحالة نفسها التي آلت إليها الأوضاع في الجزائر.

فتحت الجمعية المغربية قضايا السوسيولوجيا على محيط «المجتمع المدني»، ومن ثم دخل «الخواص» على خط المعرفة، على عدّة أصعدة، ومنها المؤسساتية التي يعتبر ميلاد «مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية» سنة ١٩٨٥ نموذجاً لها.

هذه المؤسسة دفعت بالبحث في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية خطوات بعيدة، وخاصة على مستوى التوثيق والبحث، لا فقط على المستوى المحلي، ولكن على المستوى المغاربي إن لم نقل العربي.

في فترة التسعينيات أصبحت اللغة العربية أداة للبحث الجامعي الأساسي وتصاعد

(٢٢) محمود إسماعيل، **سوسيولوجيا الفكر الإسلامي: محاولة تنظير** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٥).

الاهتمام بالدراسات الإسلامية ليتراجع البحث في مجال العلوم الاجتماعية والسوسيولوجية، لكن الفترة ذاتها عرفت تأسيس «جامعة الأخوين» بمدينة إفران، ضمّت كلية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وكانت نتيجة نشاطاتها جملة من البحوث المنشورة في مجلات أكاديمية دولية. مع نهاية سنة ١٩٩٩ تأسس «مركز جاك بيرك للدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية»، وركز هذا المعهد نشاطاته على البحث في موضوعات الإسلام وسوسيولوجيا المدن والتهيئة العمرانية.

النهاية مع الألفية الثالثة تمّت فيها إعادة النظر في وظيفة الجامعة والدراسات الأكاديمية، بالرغم من فتح الجامعات الجديدة برامجها ومقرراتها للفلسفة وللعلوم الاجتماعية، وعلى رأسها السوسيولوجيا، لكن في الوقت ذاته تم التركيز والعمل على تأسيس نظام بيداغوجي جديد مشكّلاً من مكوّنات أكاديمية، وأخرى مهنية، مع اعتماد تسميات جديدة للشهادات تعطي الانطباع وتصوّر الجامعة وكأنها مقاولةً ذات طبيعة سوسيو ـ اقتصادية، هدفها تحضير الطلبة للاندماج في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا هو الحال بالنسبة إلى الجامعة الجزائرية الآن، وخاصة بعد اعتماد نظام LMD المختلف على توجهاته ونجاعته المعرفية، وخاصة على مستوى العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا منها خاصة، وهي التي تعرف حالة من الركود على مستوى مناهج التدريس وقلّة التأطير الأكاديمي الناجع لأسباب ذاتية، منها تحول بعض مختصّيها إلى خبراء في مراكز البحوث على المستوى الوطني والمؤسسات الإقليمية والدولية، وأخرى موضوعية ذات طابع أمني تتعلق بالأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات.

٢ ـ مسّت الأسباب الموضوعية هذه على الأخص جيل «مدرسة الجزائر» ما بعد الاستقلال أي جيل السنوات الممتدة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠ الذي تكوّن أو احتك بروّاد المدرسة السوسيولوجية النقدية الفرنسية التي نبتت بالتربة الاجتماعية الجزائرية، من أشهر هؤلاء الروّاد بيار بورديو الذي نشر أول كتاب له حول الجزائر سنة ١٩٥٨ تحت عنوان «سوسيولوجية الجزائر». هذا الكتاب من ناحية العنوان، لا الطرح النظري، هو استنساخ لعنوان كتاب م. ساباتيي (M. Sabatier) الذي صدر سنة ١٨٨٤ تحت عنوان **السوسيولوجيا في الجزائر**[٢٣]، مع فرق آخر يتمثل في كون كتاب بورديو، من الناحية الآكاديمة، هو ثمرة لمحاولات مؤسّسة المعرفة السوسيولوجية في جامعة الجزائر في بداية الخمسينيات حيث كانت تدرّس مادة علم الاجتماع لنيل أحد شهادات الليسانس في الفلسفة ومنها شهادة تحت عنوان: «الأخلاق والسوسيولوجيا» (Morale et Sociologie). مع نهاية الخمسينيات كان من ضمن مقررات شهادة الليسانس في الآداب والعلوم الإنسانية جملة من المواد تدرّس، ومنها شهادة في علم الاجتماع، شهادة في علم النفس الاجتماعي، الاقتصاد السياسي، الديمغرافيا والإثنوغرافيا لشمال أفريقيا.

(٢٣) *Les Sciences sociales en voyage: l'Afrique du Nord et le Moyen - Orient vus d'Europe, d'Amérique et de l'intérieur*, p. 136.

هذا يفسّر إلى حد بعيد أن جل أساتذة دائرة علم الاجتماع عندما أخذت الاستقلالية عن دائرة الفلسفة بداية السبعينيات كانوا من ذوي خلفية التكوين الفلسفي، وكان نشاطهم البحثي الميداني على علاقة بحثية مباشرة مع «الجمعية الجزائرية للبحث في الديمغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع» AARDES التي أسسها بورديو بمرافقة عبد المالك صياد الذي كانت له إسهامات أساسية ساعدت على تشكل المدرسة النظرية التي جمعت بين المقاربة الميدانية والتأصيل النظري لبورديو.

السنوات الممتدة بين بداية السبعينيات والثمانينيات باعتبارها مرحلة من مراحل الانتقال جمعت بين مدرستين، أي مدرسة التوجهات النظرية الفرنسية الخالصة والمدرسة الأنغلو ـ ساكسونية الوافدة من الشرق بطابعها النقلي، إذا جاز لنا استعارة هذا المصطلح مجازياً من تراث الدراسات الإسلامية، وهنا يكون لذكر الأنثروبولوجي المصري الأستاذ علي عيسى أكثر من دلالة. كان يمكن لهذا التزاوج أن ينتج نفس حالة الجدل والتنازع الإيجابي بين المدرستين الفرنسية والأنغلو ـ ساكسونية التي كانت في المغرب، ولكن إرث الأولى كان أثقل على الوعي وعلى طبيعة صراع بين مكونات أفراد أصحاب الممارسة السوسيولويجة في الجزائر.

استمرت المدرسة السوسيولوجية الجزائرية بعد الاستقلال على هذا الحال إلى غاية سنة ١٩٨٠ حيث تم إنشاء قسم علم الاجتماع الذي كان يشرف على إدارته إميل سكار (Emil Sicard) ولكنه كان قسماً متميزاً بتوجّهاته الأكاديمية المدرسية أكثر منه قسماً يجمع بين التوجهات النظرية والمقاربات والبحوث الميدانية. سنة ١٩٨٠ كانت كذلك سنة سياسة تعريب العلوم الاجتماعية التي أدخلت الرعيل الأول من مدرّسي دائرة العلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع في حالة من التيه اللغوي لأنهم كانوا ينتمون إلى جيل كان يتميز بأحادية اللغة العلمية ـ الفرنسية ـ والتكوين الفلسفي، وأخذ وعيه ككتلة سوسيولوجية مغلقة ذات توجهات يسارية في السنوات الممتدة ما بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٧٥.

٣ ـ أصاب هذا التيه اللغوي الكتلة السوسيولوجية المغلقة ذات الملمح اللغوي الأحادي بالتفكك الأيديولوجي على مستوى الممارسة الأكاديمية، ونتائجه تعبّر عنه رؤى ثلاث حول الممارسة السوسيولوجية على مستوى التخصصات وهي لثلاثة أساتذة من قسم علم الاجتماع ـ جامعة الجزائر ـ نثبتها كما هي من ناحية العنوان والمحتوى واللغة التي كتبت بها:

أ ـ الرؤية الأولى للأستاذ صفار زيتون حول واقع علم الاجتماع الحضري تشكل علم الاجتماع الحضري الجزائري: مسارات متوازية للمثقفين

يسمح لنا تحليل أوّلي لتطور علم الاجتماع الحضري الجزائري منذ استقلال البلاد، وذلك من دون السقوط في التبسيط والكاريكاتيرية، بالتشديد على الملاحظة، أننا منذ بداية سنوات الثمانينيات، بمعنى منذ تعريب تعليم هذا التخصص في الجامعات الجزائرية، أن هناك ظاهرة مزدوجة متعلقة بإعادة هيكلة هذا التخصص. فقد مسّته ـ هو في حد ذاته ـ من خلال

عملية هيكلة واسعة لطاقم المدرسين ومنتجي الخطابات السوسيولوجية (ولا نقصد الباحثين) الذي تدخلوا منذ تلك الفترة.

يجب الإشارة في البداية إلى أن علم الاجتماع الحضري الجزائري تمكن من إنتاج الأهم فيما يخص الإطار المفاهيمي والتفسيرات الملموسة للميدان مع نهاية سنوات ١٩٥٠. كان ذلك بفعل أعمال بعض السوسيولوجيين الفرنسيين الذين اهتموا بتفسير ظاهرة انتشار البناءات العشوائية، بعد ملاحظتهم لانتشارها الواسع في المدن الجزائرية، ونذكر من بين هؤلاء Descloitres وReverdy، وتأتي في أعقاب ذلك أعمال بيير بورديو (Pierre Bourdieu)، لا سيما كتاباته حول اجتثاث «déracinement» المجموعات السكنية الريفية، الذي نشر غداة الاستقلال.

كانت هذه السوسيولوجيا المجددة والقوية، وريثة تقاليد سوسيولوجيا كلاسيكية فرنسية، لا سيما أعمال P. H. Chombart de Lauwe التي أمدّت السوسيولوجيين الحضريين الجزائريين لما بعد الاستقلال، بمرجعية نظرية قوية تندرج ضمن التوجه الثقافي الذي ألهم محاولاتهم. ويعتبر عبد المالك صياد وفاروق بن عطية الممثلين الأوائل لهذا التيار، فالأول ـ أي عبد المالك صياد ـ من خلال مساهمتين قدمهما في هذا الحقل، أما الثاني فهو مؤلف أول مونوغرافيا حول الجزائر العاصمة. تحتل هذه الأعمال مواقع مختلفة في النشاط الذي يرصد التغيرات الرمزية والثقافية.

ويجب أن نشير إلى أنه بعد ١٩٧٠، كان هناك استبدال تدريجي لموضوع الدراسات الحضرية بوصفه حقلاً حصرياً للاهتمام داخل مجموعة السوسيولوجيين بموضوعات أكثر شمولية، وذلك بفعل تطور النقاشات العلمية والأكاديمية داخل الحقل المعرفي الفرنسي. وقد سمحت الميزة المغرية للمقاربة الماركسية المجدّدة للظاهرة الحضرية، والتي كانت سبباً في الشهرة العلمية للمدرسة الحضرية الماركسية التي كان من بين من طوّرها كلّ من هنري لوفيفر (Lefebvre) ومانويل كاستيل (Manuel Castells) في فرنسا، بإدراج العديد من الأعمال البحثية الجزائرية ضمن هذه الحركية التي تجلّت من خلالها أعمال كلٍّ من صَفَار زيتون بجامعة الجزائر، وعبد القادر لقجع بجامعة وهران، وغيرهما، فضلاً عن بعض الأعمال الاستثنائية الأخرى ذات التوجّهات الثقافية.

بفعل هذه النواة من الباحثين، فضلاً عن عدد من المتعاونين التقنيين الفرنسيين المرموقين ورثة النقاشات العلمية الفرنسية، سينضج التعليم والتأطير للسوسيولوجيا الحضرية إلى غاية إصلاح البرامج سنة ١٩٨٤.

كانت المحتويات التعليمية لليسانس في علم الاجتماع الحضري والريفي (لم يكونا منفصلين آنذاك) قد حددت سنة ١٩٧١ من قبل الإصلاح المعروف بإصلاح «دو شومون» de Chaumont. كان هذا التخصّص يُدرَّس باللغة الفرنسية، وكان متناغماً تماماً مع النقاشات العلمية الفرنسية. وقد أنعشه بشكل كبير، فيما يخص التفسيرات والأمثلة الملموسة، رصيد الدراسات والأبحاث الإثنوغرافية والسوسيولوجية المنجزة من قبل الباحثين الفرنسيين المتخصّصين في الجزائر، والذين يُدرِّسون في الجامعات الفرنسية.

ومع البرامج الجديدة لإصلاح المحتويات ابتداء من سنة ١٩٨٤، التي ستؤدي إلى تقسيم تخصّص «علم الاجتماع الحضري والريفي» إلى تخصصين مستقلين (علم الاجتماع الحضري من جهة، وعلم الاجتماع الريفي والتغذية من جهة ثانية)، وبفعل تعريب التعليم في العلوم الاجتماعية، التحق بسباق التعليم أساتذة جدد ذوو تكوين معرّب، تلقت الأغلبية الساحقة منهم تكوينها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وما عدا بعض الاستثناءات، لم تكن بحوزتهم سوى درجة ماستر عادية سلّمت لهم من قبل الجامعات البريطانية. شكّل هؤلاء الحاملون للشهادات، بفضل عددهم وإتقانهم للغة العربية بوصفها لغة التدريس، أغلبية إطار التدريس لعلم الاجتماع.

وجد هؤلاء أنفسهم في اختلال بالمقارنة مع التقليد السوسيولوجي الجزائري الفرنكوفوني، إذ لم يتسنّ لهم خلال مرحلة تكوينهم في بريطانيا الاطلاع على البحوث التي أجريت في الميدان الجزائري ودوّنت باللغة الفرنسية. جاء هؤلاء الأساتذة الجدد بمرجعيات نظرية أنغلو ـ سكسونية أنتجها التقليد الأكاديمي البريطاني من خلال ميادين بحثية ذات صلة بحركة الإمبراطورية البريطانية (الهند، الشرق الأوسط، ... إلخ)، ولكن من خلال ترجمة مصرية لمرجعياتها. لم تكن الأغلبية منهم منغمسة في لغة شكسبير، ولذا فقد اطلعت على هذه المرجعيات من خلال الترجمات بل التأويلات، لأنّ قراءات التقليد السوسيولوجي البريطاني والأمريكي باللغة العربية إنما تم إنتاجها في شكل «مدوّنات» أو «كتب تعليمية» لعلم الاجتماع في أغلب الأحيان من قبل أكاديميين وجامعيين مصريين في سنوات ١٩٥٠.

سنجد أنفسنا أمام حالة استثنائية، إذ السوسيولوجيا التي دُرّست، والأعمال الميدانية المنجزة باللغة العربية منذ ١٩٨٤ إلى أيامنا هذه، إنّما تمّ تطعيمها بخطابات وتنظيرات تقريبية ومشوّهة انتجت من قبل المترجمين والمؤوّلين المصريين، بينما استلهمت الأعمال التي أُنتجت باللغة الفرنسية مرجعياتها من الإطار المفاهيمي والنظري المستمد من التقليد الفرنكوفوني ـ الجزائري.

ولكن الشيء الأكثر دلالة في هذا المسار، يتعلق أساساً بالظاهرة المثيرة للغرابة ـ رغم كونها متوقعة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تاريخ تشكل هيئة التدريس في هذا التخصص ـ أيٍ ظاهرة تشكل عالمين مفاهيميين متوازيين يلتقيان في الجامعات ذاتها، لكنهما لا يتقاطعان أبداً: عالم علم الاجتماع الحضري ذو التقليد الفرنكوفوني، المتصل بشكل وثيق بشبكات البحث المغاربية (التونسية والمغربية) والفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية، عالم علم الاجتماع الحضري المعرّب غير المتصل تماماً بالشبكات سالفة الذكر.

إذا ما حاولنا التمييز بين العالمين، يمكن القول إن الأول يبرز بشكل جلي من خلال الإنتاج العلمي كمّاً وكيفاً، أي عدد المنشورات على المستوى الدولي وقيمتها النوعية، بينما يبقى الثاني عند مستوى التعليم ذي الطابع السكولاستيكي «المدرسي» المنغلق على نفسه، فلم يستطع بذلك الاشتغال على الواقع بما يمكّنه من إنتاج تحاليل علمية ذات نوعية. ويتجلى العرض الأكثر خطورة والمعبّر عن التمايز بين العالمين المتوازيين سالفي الذكر، في تنظيم بعض الجامعات الجديدة التي باشرت تدريس علم الاجتماع الحضري، للتقيات وتظاهرات

مسماة «علمية» باللغة العربية، يلتقي فيها الناس من العالم الثاني فيما بينهم، من دون دعوة الباحثين الفرنكوفونيين، من أجل إلقاء خطابات حول المدينة و«العلل والظواهر الاجتماعية»، مستندين في ذلك إلى مواقف قيمية.

نجد أنفسنا في نهاية المطاف أمام علم اجتماع حضري معرّب غير متصل تماماً بشبكات البحث الأنغلو ـ سكسونية التي يزعم أنه يستقي منها مرجعياته المفاهيمية والنظرية، في حين أنه يعتمد أساساً على سوسيولوجيا مصرية في حالة أزمة على مستوى الإبداع والتجديد. لا تقترح هذه الأخيرة سوى مناقشات مغلوطة ونماذج تفسيرية لا تتناسب في أغلب الأحيان وواقع مجتمعنا الجزائري.

ب ـ الرؤية الثانية للأستاذ شريف بن قرقورة حول واقع علم الاجتماع الريفي، وعنوان ورقة وجهة نظره أصدق تعبير على واقع حال الممارسة السوسيولوجية في الجزائر

علم الاجتماع الريفي أم ترييف علم الاجتماع؟

يمثل عدد طلبة العلوم الاجتماعية نسبة ٦٠ بالمئة من العدد الإجمالي للطلبة الذين يدرسون في ٥٦ مؤسسة جامعية في الجزائر. يعود سبب هذا العدد الهائل للطلبة إلى اعتماد مبدأ «ديمقراطية التعليم» من طرف الوزارة المعنية بالتعليم العالي في السبعينيات. لقد سمح هذا المبدأ لفئات اجتماعية عريضة بالاستفادة من فرصة التكوين في الجامعات، وهو ما دفع إلى اتجاه يمكن أن نطلق عليه تسمية «جمهرة» العلوم الاجتماعية.

بناء على هذا الاتجاه أصبح توجّه الطلبة إلى تخصّص علم الاجتماع بفعل الإكراه، لأن النقاط التي يتحصلون عليها في البكالوريا لا تسمح لهم باختيار تخصّص أكثر أهمية حسب معايير التقييم الاجتماعي للتكوين الجامعي، وهو الأمر الذي جعل علم الاجتماع مآلاً للطلبة ذوي النقاط الضعيفة. دفع كل ذلك إلى وضع هذا التخصص في درجة أسفل ضمن ترتيب التخصصات، كما أصبح علم الاجتماع الريفي في الدرجة الأسفل ضمن اختيارات الطلبة لمسارهم التكويني.

وبإدماج تخصّصي علم الاجتماع الريفي وعلم الاجتماع الحضري ضمن تخصّص مستقل بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٩٠ أطلق عليه تسمية «علم اجتماع التغذية والتنمية الريفية»، حيث كان يدرّس في جامعة الجزائر فقط دون غيرها، ولا يستقطب سوى عدد قليل من الطلبة. في هذا السياق كان الإنتاج العلمي السوسيولوجي حول المجتمع الريفي نادراً، ولم يسترع اهتمام المختصين في علم الاجتماع. ففي الثلاثين سنة الماضية لم تتم مناقشة سوى ثلاث أطروحات دكتوراه في هذا التخصّص، كما كان إنتاج المعرفة حول المجتمع الريفي الجزائري من طرف المختصين في علم الاجتماع قليلاً جداً. لقد أصبح المجتمع الريفي موضوع اهتمام المختصين في العلوم الفلاحية والاقتصاديين والجغرافيين، الذين ساهموا بشكل فعّال في معرفة العالم الريفي الجزائري.

بناء على ظاهرة «جمهرة» العلوم الاجتماعية، تم إدراج علم الاجتماع الريفي ضمن إطار

أعمّ هو ترييف علم الاجتماع، حيث أصبح أساتذة وطلبة هذا التخصّص أمام واقع لااعتبارية وتهميش العلوم الاجتماعية.

ج ـ الرؤية الثالثة للأستاذ رشيد ميموني يعرض فيها الحال الذي وصلت إليه الدعوة لأسلمة علم الاجتماع

(١) النشأة، الأهداف، المصادر

برز علم الاجتماع كحقل معرفي في سياق مميز. اتسمت ظروف نشأته بعاملين أساسيين: (أ) ـ التطورات التي شهدتها المجتمعات العربية والإسلامية، لا سيما الزحف الاستعماري وما ترتب عليه من تصدعات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، مع ظهور ثنائية في المناهج الفكرية والقيم والممارسات على مستوى المؤسسات في كل المجالات في القرنين ١٩ و٢٠، الأمر الذي حفّز نشاط حركات الإصلاح بكل أطيافها.

إن عجز النخب والتنظيمات الوطنية والقومية والاشتراكية والليبرالية عن معالجة تلك التناقضات بعد الاستقلال وتحقيق بعض أهداف النهضة المنشودة أرجعت إلى الواجهة مسألة الرجوع أو الاستلهام من النموذج التأسيسي للأمة الإسلامية؛ (ب) ـ يتمثل العامل الثاني في العلوم الاجتماعية التي نشأت في سياق التبعية الفكرية للجهاز النظري والأطر القيمية والاهتمامات الأيديولوجية للعلوم الاجتماعية الغربية التي طبّقت آلياً بدون فكر نقدي في دراسة المجتمعات العربية والإسلامية؛ أضف إلى ذلك تراجع أهمية المحاولات لتأسيس علم اجتماع عربي وعلم اجتماع اشتراكي بعد فشل تلك التجارب سياسياً واقتصادياً في السبعينيات من القرن الماضي، تلك التبعية والعجز عن إدراك طبيعة الظواهر والمؤسسات واتجاه التغير الاجتماعي وديناميكية الحركات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية تزامناً مع بروز توجهات فكرية (وتنظيمات) ذات بعد إسلامي انتشرت في بعض المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية ممّا حفّز بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بالخصوص إلى إعادة النظر في توجّهات العلوم الاجتماعية: علم الاجتماع، علم النفس، الإعلام، علم الاقتصاد... قصد «توطينها» وتجاوز الاغتراب لتتماشى والرهانات الحقيقية لتلك المجتمعات.

إن السوسيولوجيا التي دُرِّست، في الجزائر، والأعمال الميدانية المنجزة باللغة العربية، منذ ١٩٨٤ إلى أيامنا هذه، إنّما تمّ تطعيمها بخطابات وتنظيرات تقريبية ومشوّهة، بينما استلهمت الأعمال المنتجة باللغة الفرنسية مرجعياتها من التقليد الفرنكوفوني ــ الجزائري.

تهدف تلك المحاولة إلى إعادة صياغة التخصص عن طريق دمج المنظورين الغربي والإسلامي داخل التخصص من خلال الاستلهام من التاريخ والتراث الديني والفكر الإسلامي الزاخر لاستخراج مفاهيم وقيم وتصنيفات وعلاقات ومؤسسات اجتماعية

لإثراء الإطار المعرفي والنظري والمنهجي لهذه التخصصات التي أضيف إليها نعت إسلامي في تسميتها (علم الاجتماع الإسلامي، علم النفس الإسلامي، اقتصاد إسلامي، إعلام إسلامي...).

التفّ العديد من الباحثين ذوي التوجّهات المختلفة حول هذا المشروع، ويمكن تقسيمهم إلى صنفين بارزين، يختلف موقفهما من حيث تحديد مجال التخصص والتسمية والأهداف والمصادر والمناهج. يكتفي الصنف الأول بمجرد إلحاق هذا الفضاء المعرفي إلى علم الاجتماع الديني المخصص للمجتمعات الإسلامية من دون اعتماد المصادر الدينية أي القرآن والسنّة (وتراث بعض علماء الدين) إلا كشواهد تاريخية. يضم هذا الصنف علماء اجتماع قبل فترة السبعينيات وبعض المستشرقين، غير أن الصنف الثاني هو الذي يمثل فعلاً ذلك التوجه الجديد، ويسعى إلى تجاوز مجرد إلحاق التخصص لعلم الاجتماع الموجه للمجتمعات الإسلامية، ويدعو إلى بلورة نظرية اجتماعية إسلامية مستمدة من الدراسة التحليلية للقرآن والسنّة كمجهود نظري يساير وضع ملامح المجتمع الإسلامي المنشود، لأن الإسلام تعرّض في مبادئه ونظمه وتطبيقاته إلى قواعد السلوك والعلاقات الاجتماعية، كما أنه يتجاوز في مجال دراسته فضاء المجتمعات الإسلامية ليتناول كل المجتمعات البشرية. تلك هي نقطة الافتراق وموضع الجدل بين التوجهين، ولكل طرف أدلّته.

أمّا من حيث تسمية التخصص فيفضّل الذين يماثلون علم الاجتماع الإسلامي بعلم الاجتماع الديني المخصص للمجتمعات الإسلامية بنعته «علم اجتماع الإسلام» أو «علم اجتماع المجتمعات الإسلامية»، في حين يفضّل الذين يسعون إلى بلورة النظرية الاجتماعية الإسلامية استعمال مصطلحات ذات خصوصية مثل علم الاجتماع الإسلامي، المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع، النظرية الاجتماعية الإسلامية، علم الاجتماع القرآني، المدرسة الإسلامية في علم الاجتماع، أصول أو نظم المجتمع الإسلامي...

أمّا بخصوص أهداف التخصص فيمكن التمييز بين الأهداف المشتركة التي يقبلها الصنفان، والأهداف الخاصة بكل فريق.

أما **الأهداف المشتركة** فهي:

ـ دراسة مسائل الحياة الاجتماعية من ظواهر ونظم وعلاقات وسيرورات من مختلف الجوانب الاجتماعية والدّينية من خلال الوصف والتحليل الموضوعي مستعملاً مناهج علم الاجتماع لبيان ما هو كائن وليس ما ينبغي أن يكون. يضيف البعض أن دراسة واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة وتحليل نظمها ومشكلاتها لا يمنع من محاولة التعرض لمسائل نظرية من خلال وضع فرضيات تتعلق بعوامل القوة التي أدت إلى ثبات وتكامل المجتمع الإسلامي في فترة الدعوة أو تفككه لاحقاً وبدراسة عوامل التغيير، الأمر الذي قد يسمح اليوم برسم إستراتيجية تغيير وتنمية.

ـ دراسة وتحليل المفكرين الاجتماعيين المسلمين.

أما الصنف الثاني الذي يتميز بالدعوة إلى بلورة النظرية الاجتماعية الإسلامية بحجة

قصور النظرية الاجتماعية الغربية وضرورة الإلمام بنموذج المجتمع الإسلامي فيضيف أهدافاً خاصة، نوجزها كما يلي:

ـ إبراز ما في الدين الإسلامي من سنن الاجتماع وقواعد العمران.

ـ إبراز آثار المعطيات الإسلامية على تطور المجتمعات.

ـ تقويم وإصلاح بعض القيم والعادات والسلوكات التي لا تتفق مع الأوضاع الاجتماعية الحديثة.

ـ توجيه الاهتمام نحو الدراسة الاجتماعية للقرآن لما يحتوي عليه من مسائل متعلقة بالقيم والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية والنظم.

ـ إثراء النظرية السوسيولوجية الحديثة.

أما من حيث الاستجابة لتلك الأهداف الخاصة المتعلقة بـ «التصور الإسلامي للمجتمع» المستمد من مصدري القرآن والسنّة، فقد رفضه الفريق الأول بحجة أن ذلك يؤدي إلى خلط بين مناهج بحث وضعية محضة ومناهج صالحة فقط في نطاق العلوم الدينية (القرآن والسنّة) وإدراج أهداف خارجة عن مجال تناول علم الاجتماع. أما الفريق الثاني فيرى أنه رغم وجود بعض المحاولات الخاطئة فإن المشكل لا يكمن في مبدأ استعمال منهج يتضمن في مصادره القرآن والسنّة، ولكن توجد المعضلة في تحديد الإطار المعرفي والمقاييس المنهجية في توظيف هذين المصدرين بحجة أن القرآن والسنّة قد حددا إطار السلوكات الفردية والجماعية ودور بعض المؤسسات في إطار مشروع اجتماعي لا زال يحتفظ بتأثيره في الواقع الاجتماعي وفي الضمير الجمعي للشعوب. لقد صنف عالم الاجتماع «محمد المبارك» العديد من القضايا الاجتماعية محل الدراسة الاجتماعية اليوم والمشار إليها في القرآن: ـ الطبيعة الاجتماعية للإنسان ـ ذكر الأمم والشعوب والقبائل وأنواع التجمعات البشرية بما في ذلك نظام الزواج ـ الأحداث والعمليات الاجتماعية مثل التربية، التقليد، الترف، الظلم والاستبداد، الإجرام، احتقار المرأة... إلخ، ـ السنن الاجتماعية.

(٢) تقييم الإشكالات المتعلقة بتوظيف المصادر الدينية في العلوم الاجتماعية تحقيقاً لمشروع نهضة الأمة

بعد ما يقارب ثلاثين سنة يمكن وضع تقييم أوّلي لتلك التجربة. نلاحظ أنه لا يزال هذا الحقل المعرفي في طور التشكّل، إذ رغم المجهودات المعتبرة ومساهمات جادّة لم تحقق بعد الكتابات الطفرة النوعية المنشودة ولم تنجز كل الأهداف التي سطّرتها لنفسها، كما أنها لم تنتقل من مرحلة عرض النموذج النظري إلى مستوى إحداث حقل معرفي يرتكز على مناهج لاستخراج نظريات إسلامية لدراسة الواقع الاجتماعي عبر مراكز للبحث أو تقديم مشاريع إنمائية.

اتّسم الكثير من المساهمات بضعف معرفي ومنهجي، واكتسى الطابع الحماسي والأخلاقي، وكثيراً ما انحصرت في الدائرة التي رسمها علماء الدين عند صياغة نموذجهم

النظري. أضف إلى ذلك أن بعض الانتقادات (الحقيقية) الموجهة إلى علم الاجتماع الغربي ينقصها العمق في التحليل؛ يرجع ذلك إلى العديد من العوامل، منها:

ـ الألفة المغرية بمظاهر الواقع الاجتماعي الذي يعايشه الباحث المسلم، الأمر الذي يوهمه أنه يملك أدوات جاهزة للتحليل.

ـ وضوح وجاذبية معالم نموذج الأمة الإسلامية وواقعية حلوله المرتكزة على الفطرة يمدّ الباحثين (ورجال الحركة) بتصور خاطئ مفاده أنه يمكن إعادة بعثه مجدداً بطريقة آلية بعد إجراء إصلاح، في حين أن واقع المجتمعات الإسلامية يظهر اختلالاً هيكلياً وتناقضات نابعة من تراكم عوامل موضوعية عبر التاريخ، لا يمكن التغاضي عنها.

ـ قد يقتنع الفرد بصلاحية التعاليم الإسلامية اليوم كإطار اجتماعي وسياسي أنشأ سابقاً أمة، إلّا أن مسألة إعداد المشروع المستقبلي النهضوي من خلال توظيف العلوم الاجتماعية الحديثة يثير تساؤلات ابستمولوجية، ويتطلب شروطاً.

تعد المعضلة الأولى في تحديد كيفية إقحام أدوات العلوم الاجتماعية في دراسة نصٍّ ديني متعالٍ ذي مصدر إلهي، أرّخ لنشأة الأمة ووضع دستورها:

ـ هل أن المعارف الاجتماعية المبثوثة في النص القرآني يمكن أن تتحول إلى معرفة سوسيولوجية أم تقتصر على عرض معارف جوهرية حول الإنسان والمجتمع وتقديم بعض التصنيفات؟

ـ هل أن تلك الحقائق ذات بعد عالمي، رغم خصوصيات واقع المجتمع الذي نزل فيه القرآن؟

ـ ما مدى مساهمة تلك المعارف اليوم في بلورة مشروع المجتمع؟

إذا ما اعتبرنا أن القرآن الكريم يحمل في طياته ملامح المشروع الإلهي القابل للتجديد، يستلزم ذلك صياغته بكيفية تتضمن شروط تحقيق راهنيه المشروع:

١ ـ التلازم بين بنية الخطاب القرآني وأساليبه البيانية، من جهة، وكيفية نسجه للمواضيع، قصد توجيه عقيدة الإنسان وسلوكه الفردي والجماعي، من جهة ثانية.

٢ ـ التطابق بين كل من عناصر المشروع وطريقة إنجازه ومنهج الإصلاحات.

٣ ـ تحديد مجال تدخل ومهام المختص في العلوم الاجتماعية.

تكمن المعضلة الثانية في كيفية دمج بين المصادر الدينية وأساليب التحليل السوسيولوجي في حقل معرفي واحد، إذ كيف يمكن أن ننهل من مصادر مختلفة ذات مناهج متباينة للحصول على نتائج موضوعية في سياق رفض العلوم الاجتماعية لاعتماد المصادر الدينية من جهة والصعوبات التي واجهها علم الاجتماع الإسلامي في تثبيت بعض أطروحاته؟

أما بخصوص رفض العلوم الاجتماعية لتوظيف الكتب الدّينية كالقرآن والسنّة كمصادر للدراسة السوسيولوجية أو مدعمة للتحليل، على اعتبار أنّ من مسلّماتها الراسخة الإدّعاء بدراسة الظواهر بصفة موضوعية، وأن مجال ومنهج علم الاجتماع الدّيني ينحصر في تناول الظواهر والمؤسسات الاجتماعية والدّينية، فيجب أن نسجل هنا المفارقة المعرفية الجوهرية التي وقعت فيها العلوم الاجتماعية، إذ ترفض المصادر الدّينية (كالقرآن الذي أسّس كياناً اجتماعياً وحضارياً) في حين أن تلك العلوم تبنّت في مسيرتها التاريخية بعض الأطروحات الفلسفية الطوباوية (مثل «العقد الاجتماعي»...)، والأسطورية (مثل عقدة «أوديب»...).

وبالمقابل يجب أن نشير إلى أن أنصار طرح علم الاجتماع الإسلامي تجاهلوا إشكالاً آخر، إذ يقدّمون القرآن والسنّة على رأس المصادر للدراسة السوسيولوجية في محاولتهم توجيه مسار تجديد مشروع الأمة، ووقعوا في التباس معرفي ومنطقي، إذ لا يفرقون بين القداسة والاحترام الممنوح وجوباً للقرآن والسنّة، وبين ضرورة إيجاد الإطار المعرفي والمنهجي الكفيل بإدراج النص المتسامي كمصدر لعلم نسبي متغير، وكذا مستوى القراءة الممنوحة للكتاب المقدس على اعتباره «كتاب هداية» في الأساس، كما أنهم لم يحددوا درجة الإثبات والتحقّق التي يمكن أن نتوصل إليها عند الإسقاطات على مجالات أخرى كفضاء العلوم الاجتماعية.

حاول الخطاب الرسمي، في فترة السبعينيات، أن يجعل من العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع تحديداً مادة نضالية، لا تفسيرية، تلعب دوراً في عملية التحرر الاقتصادي والثقافي.

لم يبق لنا سوى أن نتوصل بذكاء إلى رسم منهج يسمح بتجاوز العقبات المعرفية وإثبات نجاعة تلك المصادر الدينية في تحليل بعض الظواهر (إلى جانب ذكر عوامل القوة والضعف لدى الأمة التي أشرنا إليها سابقاً) فستكتسب «بصفة بعدية» (A posteriori) شرعية الممارسة السوسيولوجية وليس شرعية قبلية كمصدر سوسيولوجي مثل المصادر الأخرى. سيسمح ذلك عندئذ بإعادة النظر في تلك المسلّمات الراسخة منذ نشأة علم الاجتماع في سياق مناهضة الكنيسة.

هذه هي ملامح ما يسمّى أحياناً بعلم اجتماع الإسلام، وأحياناً المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع. ويعتقد هذا التيار بأن علم الاجتماع الحديث والمعاصر الذي ظهر في الغرب يعتمد على أسس منهجية ومنطلقات نظرية (وخصوصاً الموقف من الدين) ومفاهيم معرفية لا علاقة لها بالمجتمعات العربية والإسلامية، وعليه فهو يحاول أن يقترح قراءة اجتماعية يقول عنها إنها سوسيولوجية، تعتمد على مصطلحات مستمدة من الكتاب والسنّة، فهو مثلاً يعوّض مفهوم (الصراع الطبقي) الماركسي بمقولة التدافع، كما أن هذا الاتجاه يطمح إلى فعل «تأصيل علم الاجتماع»، غير أن هذه المحاولات لا تقدم في الحقيقة أية نظرية سوسيولوجية «إسلامية» جديدة، ولا يرتقي إنتاج هذا الاتجاه حتى إلى مستوى تجديد الخلدونية بالمعنى المبدع وليس بالمعنى النقلي.

الخلاصة

قد نجد أسباب التهميش والكبح الذي تعانيه المعرفة الاجتماعية، والسوسيولوجية منها خاصة، جزءاً من تفسير له خارج الأسباب الذاتية في مواقف الخطاب الرسمي الإصلاحي من هذه المعرفة.

هذه المواقف تم التعبير عنها بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي الرابع والعشرين لعلم الاجتماع الذي عقد بالجزائر سنة ١٩٧٥[٢٤]، إذ تم التركيز في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه وزير التعليم العالي السيد الصديق بن يحيى على أسباب الحذر والتنفير من المعرفة السوسيولوجية باعتبارها معرفة تستمد وتمثل استمراراً للمعرفة الكولونيالية، وخاصة الجانب منها المرتبط بعلم الجناسة (الأنتروبولوجيا)، وهي مادة ـ تخصّص ـ أوجدتها حسب الخطاب الرسمي ظروف تاريخية خاصة وقائمة على الافتراض القائل إن بعض المجتمعات لم تعرف التطور، وأن بنيتها تشتمل على ميزات تجعلها غير قابلة للتطور.

هذا المسلك المعرفي السوسيولوجي الذي ينطلق من طبيعة المحيط الجغرافي والقيم الثقافية مرفوض من جهة الخطاب والممارسة المؤسساتية الرسمية التي حددت في فترة السبعينيات وظيفة العلوم الاجتماعية وعلم السوسيولوجيا تحديداً في الدور التحرري الذي يجب أن تقوم به لا الدور التفسيري، دور التحرّر المخطط له هذا مشروط بضرورة أن تتخلى المعرفة الاجتماعية والسوسيولوجية عن أطروحات التفسير القائمة على وصف أحوال الناس وفق مناهج لم تبق صالحة من حيث المنهج والنتائج.

يعني ذلك أن الخطاب الرسمي حاول في فترة السبعينيات أن يجعل من العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع تحديداً مادة نضالية لا تفسيرية، تلعب دوراً في عملية التحرر الاقتصادي والثقافي، هذا الدور كان مشروطاً بأن يقوم عالم الاجتماع بنقد ذاتي وبمراجعة منهاجه ونماذجه التحليلية المكتسبة فيعتمد المقاربة الديناميكية في تحليله لمشاكل المنطقة، وذلك في محاولة كلية لوضع قوانين تطوّر المنطقة بعيداً عن الأطروحات الثقافية التي تأخذ من جمود أنساق القيم دليلاً على استمرارية الحالة التي هي عليها المجتمعات المدروسة □

(٢٤) شارك في هذا اللقاء ٥٣٠ عالم اجتماع قدموا من ٧٠ بلداً، وقدم فيه نحو ٢٦٠ بحثاً لم تنشر بعد.